شركة الحديد والصلب المصرية
" تحت التصفية "
LLOYD'S REGISTER
ISO 9001 / 2008
شركة قطاعات المعدنية (ش ق م)
وزارة قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ / زكريا عبدالفتاح حمزة
نائب رئيس قطاع الافصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه محضر الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٣/٤/١٢

وذلك قبل اعتماده من الجهة الإدارية وسوف نوافى سيادتكم بصورة من المحضر المعتمد فور الانتهاء من التوثيق .

رجاء التفضل بالإحاطة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

المصفي العام
لشركة الحديد والصلب المصرية
(مهندس / محمد أبو الفتوح حامد)

الإدارة والمصانع: التبين – حلوان – القاهرة – ج.م.ع تلغرافيا: حديصلب – القاهرة – ج.م.ع
تليفون ٢٧١٥٥٤٧٧ (٠٠٢٠٢) ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ فاكس ٢٧١٥٥٦٠٨ (٠٠٢٠٢) ، ٢٥٩٥٢١٥٠ ، ٢٥٩٥٢١٣٠
مكتب القاهرة: ٥٤ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة ، ص. ب ٧٤٦ القاهرة
تليفون ٢٣٩١٠٦٢٢ (٠٠٢٠٢) – ٢٣٩١٦٢٢٠ ، فاكس ٢٣٩١٣٥٢٩ (٠٠٢٠٢)

شركة الحديد والصلب المصرية
(تحت التصفية)

محضر اجتماع
الجمعية العامة العاديـــة
لشركـة الحديـد والصلـب المصريـــة
(تحت التصفية)
المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ١٢ ابريل ٢٠٢٣

اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) طبقا لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذيه الصادرة بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ وكذا القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى تمام الساعة الثانية بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٣/٤/١٢ بمقر الجمعية المصرية للدراسات التعاونية (شارع اسماعيل سرى – القصر العينى – امام نقابة الاطباء والمركز الثقافى الفرنسى) برئاسة السيد المهندس/ محمد السعداوى مصطفى العضو المنتدب التنفيذى شركة الصناعات المعدنية (ش.م.ق.م) ورئيس الجمعية العامة للشركة وذلك للنظر فيما يلي :-

- اعتماد قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وحساب التصفية عن الفترة المالية من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
- تقرير السيد مراقب الحسابات ورد الشركة عليه .

وذلك بحضور السادة:-

أولا :أعضاء الجمعية العامة :-

السادة أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية (ش . م . ق - م)

- المهندس/ محمد السعداوي مصطفي
- الدكتور مهندس/ جمال محمد مجاهد
- المهندس/ حسام محمد حمدى عبد العزيز
- الأستاذة / نيفين على صبور
- المحاسب / احمد حسين الصادق
- المهندس / خالد منير حسنين الفقى

السادة المساهمون من الأفراد والأشخاص الاعتبارية و من القطاع الخاص

ثانيا : شركة الحديد والصلب المصرية :

- المهندس / محمد أبو الفتوح حامد — العضو العام لشركة الحديد والصلب المصرية

رابعا :السادة مراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات :

- المحاسب/ محمد فتحى محمود — وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن أحمد — وكيل الوزارة نائب اول مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسبة / رضا محمد محمد بيومى — مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب / سامح طلعت عبدالباسط — مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب/ ابراهيم حسن ابراهيم — مراجع اول ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب/ محمد عبد السلام محمد — مراجع اول ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية

السادة ممثلو مركز معلومات قطاع الأعمال العام :

- الأستاذة / مروة حسن محمد الاخصائى بشعبة الصناعات المعدنية

وفى بداية الاجتماع تم اختيار كل من السادة : المحاسب/ عبد اللطيف بلطية ، والمحاسب/ نصرة سعد مصطفي جامعين للأصوات ، والأستاذ / سامح عبد التواب شكرى – أمين سر للجمعية العامة ، وكانت نسبة الحضور للسادة المساهمين ٨٥.٣ % وبعد التحقق من انعقاد الجمعية العامة العادية .

السيد المهندس/ محمد السعداوى مصطفى – رئيس الجمعية العامة يبدء الاجتماع ثم يوجة الكلمة للسيد المهندس/ محمد أبو الفتوح حامد - المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية لعرض التقرير على السادة الحضور .

السيد المهندس / محمد أبو الفتوح حامد – المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية .

السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذى للشركة القابضه للصناعات المعدنيه ورئيس الجمعية

الساده الافاضل / أعضاء الجمعية العامة للشركة

الساده / مساهمي الشركة

بعد الترحيب بسيادتكم،

نتشرف بأن نستعرض فيما يلي تقرير ما انتهت إليه أعمال التصفية خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نود الإشارة الى انه صدر القرار الادارى رقم ٢٤لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١بتعيين المصفى والذى تقرر معه إيقاف جميع مصانع وأنشطة شركة الحديد والصلب المصرية(تحت التصفيه) اعتبار من يوم الاحد الموافق ٢٠٢١/٥/٣٠ عدا نشاط محطة الاكسجين ويكون المصفى مسئولا عن تشغيلها وإدارتها وكذلك تكليفنا بتشغيل محطة الغاز الطبيعى لصالح شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية بموجب خطاب الشركة القابضة المؤرخ فى ٢٠٢١/٦/٧ علما بأنه تم ايقاف تشغيل محطة الغاز الطبيعى بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨ نظرا لصدور قرار تصفية شركة النصر لصناعة الكوك.

وقد شرعت إدارة التصفيه في اعمالها وذلك في اطار المهام المحدده للمصفى في التصرف في أصول وموجودات الشركة وتحصيل مستحقاتها لدى الغير وسداد التزاماتها تجاه الدائنين في حدود الحصيله المحققه مع الحرص على التصرف في أصول الشركة كخطوط إنتاج بما يضمن تحقيق اعلى حصيلة ممكنه علما باننا تم استلامنا العمل بموجب قرار تعيين المصفى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وذلك إعتباراص ٢٠٢٢/٦/١٥ ووفقا لمقتضيات الماده ١٤٠ من قانون شركات المساهمة تم الاشهار بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩ ثم صدر قرار العضو المنتدب التنفيذى للشركة القابضة للصناعات المعدنيه رقم (٣) لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٢ بتكليف السيد المهندس / محمد ابو الفتوح حامد بالقيام بأعمال المصفى العام لشركة الحديد والصلب المصرية بدلا من اللواء هشام نظمى سليمان اعتبار من ٢٠٢٣/١/١٢ وبالتالى فإن نتائج اعمال هذه الفتره تخص المصفى السابق

وفيما يلي عرض ماتم إنجازه من اعمال خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١

أولا : بلغ إجمالي انتاج ومبيعات محطة الاكسجين خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ١٢.٥٢٥ مليون جنيه بيانها كالتالي:-

البيان	وحدة القياس	الكمية	القيمة بالالف جنيه
اكسجين سائل	طن	٤٦٩٣	١٠٨٩٧
اكسجين عادة	م٣	٣٢٥٢	١٨
ارجون سائل	طن	-	-
نيتروجين سائل	طن	٧٤١	١٥٩٢
نيتروجين عادة	م٣	٤١٠٦	١٨
الإجمالي			١٢٥٢٥

بينما بلغ اجمالي مصروفات محطة الاكسجين خلال نفس الفترة مبلغ ٢٣ مليون جنيه بعجز قدره حوالي ١٠ مليون جنيه ,

وقد ساهمت هذه المحطة في توفير غاز الاكسجين السائل لمستشفيات وزارة الصحة لمواجهة ازمة جائحة كورونا حيث انه طبقا للقرار الادارى رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢١ يكون المصفى مسئولا عن تشغيل وإدارة محطة الاكسجين.

علما بأن ما يتم انتاجه من محطة الاكسجين يتم بيعه بالكامل وفقا للموضح بعاليه. ومن الجدير بالذكر أنه تم عرض محطة الاكسجين للبيع فى اربع مزادات مختلفة خلال الفترة من ٢٠٢٢/١/١٠ حتى ٢٠٢٢/١٠/١٦ ولم تصل العروض المقدمه للشراء لسعر التقييم حيث كانت الرونية الفنيه والتجاريه لادارة التصفيه ان عرض المحطه للبيع وهى تعمل افضل من عرضها وهى متوقفه عن العمل ,

ثانيا : مبيعات المخزون والمنتجات العرضيه والفرعيه :

- **بلغ اجمالى مبيعات التصفيه عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ مليار جنيه بيانها كالتالى : -**

(القيمة بالألف جنيه)

البيـــــان	القيمـــة
- مبيعات التصفية مبيعات منتجات تامه	٩٠٧٦٥
مبيعات منتجات عرضية وفرعيه	١٤٧٦٩٧
مبيعات التصفية - مزادات	٧٢٩٤٨٥
مبيعات مهمات مخازن	٢٣٦٢٨
مبيعات اصول	٢٧٥٥
مبيعات التصفية - خدمات	٥٤٧٤
اجمالى مبيعات التصفية	٩٩٩٨٠٤
يخصم منه مصاريف بيعيه	(١٣)
صافي مبيعات - التصفية	٩٩٩٧٩١

- **وقد تم استخدام هذه الحصيله فى سداد باقى مستحقات وتعويضات العاملين بالكامل واشتركات التامينات والضرائب بكافة انواعها تجنبا من الحجز على اموال الشركة السائله والمنقوله .**

ثالثا ، المخزون من الإنتاج التام ،

- بلغت كمية مخزون الإنتاج التام في ٢٠٢٢/١٢/٣١ كالتالي :-

(الكمية بالطن)

المنتج	الكمية
قطاعات	٧٣٦
مسطحات	٧٨
مربع صب مستمر	—
الاجمالى	٨١٤

- علما بأنه يتم التصرف في المخزون وفقا للإجراءات الخاصه بأعمال التصفيه و طبقا للاسعار السائده لهذه المنتجات بالسوق ،

رابعا : موقف العمالة البالغ عددها في٢٠٢١/٥/٣١ بداية التصفيه ٦٦٤١ عامل.

- عدد العاملين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغ ٣١٩ عامل.
- بلغ اجمالى عدد العاملين الذين خرجوا معاش قبل سن الستين عن الفترة من بداية الاتفاقيه الجماعيه والمؤرخه في ٢٠٢١/٩/٣٠ حتى٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغ ٥١٦٣ عامل بلغت تعويضاتهم ٢٠١١ ٢ مليار جنيه.

بيانهم كالتالى :-

٢٠٠٠	عامل خرجوا فى الفترة من ٢٠٢١/٩/٣٠ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١
١٧٩٠	عامل خرجوا فى الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠
١٣٧٣	عامل خرجوا فى الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١
٥١٦٣	اجمالى عدد العاملين الذين خرجوا قبل سن الستين

- بلغ عدد العاملين بالخدمه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ عدد٣١٩ عامل والذين تم استثنائهم من الاتفاقيه الجماعيه .
- تحملت التصفيه قيمة الاجور والتى بلغت ١٠٧ مليون جنيه للعاملين المتواجدين وفقا للاتفاقيه الجماعيه وكذلك العماله القائمه باعمال التصفيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ البالغ عددهم٥٧١ عامل منهم٢١٧ عامل بقطاع الامن والحراسه و٣٢عامل بمحطة الاكسجين وملحقاتها والباقى بقطاعات الشركة المختلفه باجمالى اجور١١ مليون جنيه خلال نفس الفترة وسيتم خفض العاملين تباعا وفقا للتصرف فى موجودات الشركة وانتهاء الاعمال المكلفين بها ،

خامسا : العمـــــــــــــــلاء :

(القيمة بالمليون جنيه)

- بلغت الأرصدة المدينة للعملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٦٠مليون جنيه .

المبالـــــــــــغ		البيـــــــــــان
كلـــــي	جزئـــــي	
	٧	رصيد عملاء القطاع الحكومي والعائلي
	١١٧	رصيد عملاء القطاع العام والأعمال
	١٣٦	رصيد عملاء القطاع الخاص والمشترك
٢٦٠		إجمالي ارصدة العملاء المدينة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

- تم تكوين مخصص ديون مشكوك فيها عملاء بنحو١٦٨ مليون جنيه بما يعادل نحو ٦٥% من إجمالي أرصدة العملاء المدينه في ٣١ / ١٢ /٢٠٢٢ بيانه كما يلي : -

(القيمة بالمليون جنيه)

المبالـــــــــــغ		البيـــــــــــان
كلـــــي	جزئـــــي	
	٤	مخصص القطاع الحكومي
	٧٦	مخصص القطاع العام والأعمال
	٨٨	مخصص القطاع الخاص والمشترك
١٦٨		إجمالي رصيد المخصص في ٢٠٢٢/١٢/٣١

- أرصدة العملاء المتعثرين من القطاع الخاص والمشترك قامت الشركة برفع دعاوي قضائية تجاه كافة هؤلاء العملاء حيث صدرت احكام قضائيه نهائيه لصالح الشركة وتعزر تنفيذها لعدم تواجد الصادر ضدهم هذه الاحكام فى مصروأبلغت كافة الجهات الرقابية والقضائية بالدولة وكونت عنها مخصص بكامل القيمة .
- اما المديونيه المستحقه على شركات القطاع العام وقطاع الاعمال والقطاع الحكومى فقد تم مخاطبتهم لسداد هذه المستحقات وتوجد فى شان بعضها محاضر مطابقة حسابيه.

سادسا : موقف مديونيات كبار الموردين في ٢٠٢٢/١٢/٣١

- بلغت مديونية كبار الموردين فى ٢٠٢٢/١٢/٣١مبلغ ٥.٨ مليار جنيه طبقا للجدول التالى :-

(القيمه بالمليون جنيه)

البيان	الرصيد الدائن المستحق على الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١
الشركة المصرية للغاز الطبيعي (بترو ترید)	٣٦٩١
الشركة المصرية لنقل الكهرباء	١٧٦٧
شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية	١٤٥
شركة مياه القاهرة	٢٥٢
الإجمالي	٥٨٥٥

- تم عمل بعض المطابقات وجارى استكمال اعداد المطابقات المالية الاخرى مع كبار الموردين المذكورين أعلاه .
- هذا بخلاف مستحقات الشركة القابضه للصناعات المعدنيه البالغ قيمتها مبلغ ٣,٣ مليار جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١منها ٢,٠١١ مليار جنيه قيمة الدفعات التمويليه المسدده للعاملين كتعويضات واجور عن الفترة من ٢٠٢١/٦/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والباقى يمثل مستحقات سابقة لصدور قرار التصفيه .

سابعا : بيان موقف الضرائب: -

فيما يلى موقف ضريبة القيمه المضافه وضريبة شركات الاموال وضريبة كسب العمل والتمغه النسبية وفقا للبيان التالى :-

١ :ضريبة القيمه المضافه

تم تقديم الإقرار الضريبي لضريبة القيمه المضافه عن شهر مايو ٢٠٢٢ دائن بمبلغ ٤٧٢٥٦٠٢ جنيه وجارى سداد قيمة الاقرار .
تم الفحص حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ وسداد فروق الفحص ٢٠١٠ .
تم فحص عن السنوات من ٢٠١٠/٧ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والمنظورة أمام لجنة الطعن بالمركز الضريبي.
تم تكليف المستشار الضريبى بمباشرة الاعمال الخاصة بفروق الفحص الضريبى عن هذه السنوات بدرجات الطعن المختلفة بمركز كبار الممولين.

٢ : شركات الأموال .

١. أعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ منظورة إمام المحاكم .
٢. أعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أمام اللجان الداخلية .
٣. ٢٠١١/٢٠١٢ معروضة أمام لجان الطعن .
٤. من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ تم التصالح وتسويتها نهائيا مع مصلحة الضرائب

٣ : كسب العمل :

١. أعوام ٨٨/٨٠ تم سداد مبلغ ٥١٢١٧٠ جنيه بناء علي قرار لجنة الطعن وتم الاعتراض عليه ومنظورة إمام المحاكم .
٢. أعوام ٩١/٨٩ تم سداد مبلغ ٢٠٠٧٩٦٧ جنيه بناء علي قرار لجنة الطعن وتم الاعتراض عليه ومنظورة إمام المحاكم .
٣. أعوام ٩٢ ـ ٢٠٠٤ تـــــــم الربط والسداد .
٤ - تم فحص السنوات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

٤ : التمغة النسبية ـ النوعية .

- تم الربط والسداد حتى ٢٠١٧/٦/٣٠
- تم الفحص من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ وتم الطعن على فروق الفحص

٥: الضريب العقاريه .

- تم سداد الضريبه العقاريه بالكامل حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بموجب محضر الاتفاق بين الشركة والمصلحه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١ تم صدر اعفاء لجميع الشركات الصناعيه من الضريبه العقاريه لمدة ٣ سنوات إعتبارا من يناير ٢٠٢٢ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٦١ لسن ٢٠٢٢.

ثامنا : التامينات : -

- يتم سداد التامينات اوا بأول علما بأن تأمينات شهر ديسمبر ٢٠٢٢ والبلغ قيمتها ١.٦ تم سدادها فى ٢٠٢٣/٢/٥
- اما بخصوص التامينات الابتدائيه والنهائيه المقدمه من العملاء والموردين فقد تم رد بعضها وذلك بسبب عدم الرسو او لانتفاء الغرض منها وجارى استكمال رد الباقى بعد اتخاذ الاجراءات اللازمه وعدم وجود اى مخالفات .

تاسعا: موقف صندوق زماله اللجنه النقابيه للعاملين : -

- تم سداد مستحقات صندوق الزماله طرف الشركة والبالغ قيمتها ١٦.٩ مليون جنيه
- تم تكليف الخبير الاكتوارى بوضع الية صرف مستحقات العاملين طبقا للرصيد الفعلى للصندوق بعد سداد المستحق على الشركة وقد تم تقديم التقرير الى هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨
- تم تشكيل لجنه لتسيير أعمال الصندوق بموافقة هيئة الرقابه المالية و تم مد مدة تصفية الصندوق لمدة عام ابتداء من ٢٠٢٢/١٢/١ بموجب قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ لحين انتهاء اعمال تصفية الصندوق.

عاشرا : أرصدة النقدية وما فى حكمها فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

(القيمة بالجنيه)

٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه	البيان	رقم الحساب	٢٠٢٢/٦/٣٠
٢٧,٦٧٠,١٨١	١) الودائع	١٢٨/-	٢٣٣,٩٠٩,٩٠
٢١٢,٣٤٩,٢١٨	٢) الحسابات الجارية والصندوق	١٢٨/-	٢٠٣٥٩٣٧١٢
٢٤٠,٠١٩,٣٩٩	إجمالي البنوك المدينة والصناديق		٢٢٦٩٠٢٨٠٢

- تم من خلالها سداد مستحقات الضرائب والتامينات الاجتماعيه وكذلك تسويات خروج المعاش للعاملين سن الستين ومصاريف التشغيل المختلفه بالتصفيه علما بأن معظم هذه الحصيله تتمثل فى التأمينات النهائيه المسدده من العملاء من مبيعات المزادات يتم الافراج عنها تباعا بعد الانتهاء من الاعمال بشرط عدم وجود اى مخالفات .

الحادى عشر : نتائج اعمال الفتره من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

- بلغ اجمالى المصروفات خلال الفترة مبلغ ٩٩٦ مليون جنيه منها ٨٣٥مليون جنيه اجمالى الاجور والتعويضات

خلال نفس الفترة بينما بلغ اجمالى الايرادات ١,٠٣١مليار جنيه.

- بلغ فائض التصفيه خلال الفتره من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٣٥ مليون جنيه.
- واذا ما استبعدت الاجوروالتعويضات من مصاريف التصفيه فإن الفائض مبلغ ٨٧٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة.

ولا يسع الشركة في نهاية التقرير ألا أن تسجل كل الشكروالتقدير للسيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذى ورئيس الجمعية والساده اعضاء مجلس الادارة وجميع السادة المسئولين بشركة الصناعات المعدنية .

كما نسجل خالص شكرنا للاداره العامة لمراقبة الحسابات للصناعات المعدنية والهندسية علي المعاونة الصادقة التي يقدمونها باستمرار للشركة ولما بذلوه معنا من جهد .

والأمر معروض علي الجمعية العامة لاعتماد قائمة المركز المالى المعدلة وحساب التصفيه المؤقت في ٢٠٢٢/١٢/٣١

السيد المهندس/ محمد السعداوي – تقدم بالشكر للسيد المصفى على الجهد المبذل

ثم اعطي الكلمة للسيد المحاسب / محمد فتحى محمود - وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية :

السادة رئيس واعضاء الجمعية العامة ومساهمى الشركة معروض على سيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة قائمة المركز المالى وحسابات التصفية المعدلة لشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ونحن عند رايينا بشأن كافة الملاحظات وسيقوم السيد المحاسب / ممدوح عبد الرحمن احمد – وكيل الوزارة بالقاء بعض الملاحظات ورجاء ادراج التقرير كاملاً فى محضر الجمعية .

ثم اعطي الكلمة للسيد المحاسب / ممدوح عبد الرحمن أحمد – وكيل الوزارة – نائب اول مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية لعرض بعض ملاحظات الجهاز :-

الملاحظة :

– لم تقم الشركة بجرد اصول وممتلكات الشركة ومخازنها فى ٢٠٢٢/١٢/٣١، كما لم توافنا الشركة ببعض عقود الأراضي على الرغم من طلبها أكثر من مره.

يتعين قيام الشركة بجرد أصول وممتلكات ومخازن الشركة فى تاريخ المركز المالى للتحقق من وجودها وموافاتنا بباقي العقود التي تفيد ملكية الشركة لتلك الأراضي.

رد الشركة :

ـ سيتم مراعاة ذلك فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

- منذ صدور قرار تصفية الشركة وادارة التصفيه تعمل جاهده لتقنين كل موجودات الشركة وحصر جميع عقود الارضى بالشركه واستخراج اصول العقود التى تفيد ملكيتها للشركة مرفق صورة من حصر اراضى الشركة وكذلك صورة لبعض عقود الملكية التى تم استخراجها بمعرفة الاملاك .

الملاحظة :

– لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيل ما يلي:-

- نحو ٧٩٠ فدان بحوزة الشركة وضع يد بمنطقة التبين منها ١٠٧ فدان تبين قيام حي التبين بكتابه لافته على اسوارها وكذلك علي أرض المشتل بعدم جواز التعامل على تلك الأراضي وأنها ملك حي التبين.
- مساحة ٤٥ فدان مشتراه من الشركة القومية للإسمنت منذ عام ١٩٧٩.

وذلك حتى تنتقل ملكيتها للشركة طبقا للمادة رقم (٩٣٤-١) من القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ "بإصدار القانون المدني" والتي تقضي بأنه "في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير ، إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري".

يتعين اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل كافة أراضي الشركة.

كما اضاف السيد المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن احمد – وكيل الوزارة :

ان الاراضى ممتلكات الشركة هى الاكثر اهمية فى حالة التصفية وهى التى يعول عليها سداد الخسائر المرحلة والمديونيات وتحقيق فائض .

رد الشركة :

- من المشاكل التى تواجه اعمال التصفيه تقنين التصرف فى الاراضى الموجوده تحت يد الشركة وعدم تقنين بعضها منذ فتره طويله بسبب عدم توافر الاموال اللازمه لذلك وبالتالى وفقا لقواعد التصرف فى كافة هذه الموجودات لابد من تقنينها اولا وهو ما تعمل ادارة التصفيه جاهده فى ذلك اخذا فى الاعتبار ما ياخذه التقنين من وقت ومصاريف تسجيل وتقنين.
- اما بخصوص ١٠٧ فدان فقد تم اتخاذ اجراءات التصالح مع حى التبين على مخالفة بناء السور تنفيذا لاحكام قانون التصالح فى مخالفات البناء رقم ١٧ لسنه ٢٠١٩ وتم استلام نموذج ١٠ علما بانه صدر قرار وزير قطاع الاعمال العام رقم ٦٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣ حيث نص فى مادته الاولى بان يزال بالطريق الادارى كافة اوجه التعديات الواقعه على قطع الارضى البالغ مساحتها ١٠٧ فدان بمنطقة التبين بشركة الحديد والصلب تحت التصفيه الكائنه امام البوابة البحريه للشركه
- بخصوص ٤٥ فدان يوجد لدى الشركه صوره من اصل عقد البيع الابتدائى بهذه المساحه علما بأن الارض فى حيازة الشركة وقد حسمت وزارة قطاع الاعمال العام هذا الخلاف بأحقية شركة الحديد والصلب المصرية فى الارض والزام الشركة القومية للاسمنت بتسليم كافة المستندات الخاصة بالارض وتسجيلها لصالح الحديد والصلب وذلك بموجب خطاب المستشار القانونى لوزير قطاع الاعمال العام المؤرخ فى ٢٠٢٢/٨/٨ رئيس لجنة ازالة التعديات الواقعة على اراضى شركات قطاع الاعمال العام.

الملاحظة :

– تبين استمرار وجود حالات تعدي علي أراضي وممتلكات الشركة تتمثل في ٨٠ حالة تعدى بمساحات مختلفة.

ومازلنا عند رأينا من ضرورة الإسراع في اتخاذ واستكمال الإجراءات القانونية لإزالة تلك التعديات وأي تعديات أخري تكون قد وقعت مع سرعة وضع آلية تحكم عدم تكرار التعدي علي أي من أراضي الشركة أو ممتلكاتها.

رد الشركة :

- قامت الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية الخاصه بهذا الموضوع واخرها الطعن بمحكمة النقض المرفوع من الشركة برقم ٦٧٩٤ لسنه٧٤ ق الذى لم يتم الفصل فيه حتى الان.

الملاحظة :

– لم يتم إجراء مطابقات على معظم أرصدة العملاء والحسابات المدينة والموردين والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من صحتها.

يتعين إجراء تلك المطابقات للتحقق من صحة الأرصدة.

رد الشركة :

- تم اجراء بعض المطابقات مع بعض العملاء والموردين فى فترات سابقة وتم إعداد مطابقة مع شركة الكوك فى تاريخ المركز المالى وتم تسوية جميع الخلافات بين الشركتين وسيتم إجراء باقى المطابقات وموافاة سيادتكم بها فور الانتهاء منها

الملاحظة :

- تضمنت الأرصدة المدينة للعملاء رصيد باسم شركة المهندس للمقاولات والتوريدات مديناً بنحو ٦,٧٥٣ مليون جنيه تمثل قيمة مسحوباته من خام دلومبت الأدبية محجر رقم (٣) دون وجود ضمانات كافية لمواجهة تلك المديونية.

يتعين سرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة قبل الغير.

رد الشركة :

- مرفق لسيادتكم صورة محضر مطابقة بين الشركتين على المديونيه وقد بدأت الشركه فى اتخاذ الاجراءات القانونيه ضد شركة المهندس نحو سداد هذه المستحقات برفع دعوى قضائيه برقم ٢٦٦١ لسنة ٢٠٢٢ مدنى / كلى حلوان

الملاحظة :

- بلغت أرصدة حساب العملاء وأوراق القبض والحسابات المدينة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣١٣,٥٨٩ مليون جنيه مقابل نحو ٤٠٣,١٧٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ **وقد لوحظ بشأنها ما يلي:-**

- نحو ٥,٢ مليون جنيه تمثل قيمة أمانات رسوم جمركية لدى مصلحة الجمارك متوقف منذ عدة سنوات تم رفع دعوى قضائية رقم (٤٤) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٦ ولم نقف على ما انتهت إليه تلك الدعوى القضائية.
- نحو ٦,٣ مليون جنيه يمثل قيمة ضريبة الاضافة عن الفترة ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ لم يتم موافاتنا بشهادة بها.

يتعين موافاتنا بتلك الشهادة للتحقق من صحة الرصيد.

- نحو٧,١٠٨ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على المشتريات منها نحو ٦,٧ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة على مشتريات المجنازيت تطالب الشركة باستردادها من مصلحة الضرائب منذ عدة سنوات أفادت الشركة بأنه مرفوع بها دعوى قضائية لم يتم موافاتنا بأية بيانات بشأنها وما انتهت اليه الدعوى حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بموقف تلك المديونية وما انتهت اليه الدعوى القضائية.

- نحو ٢٧,٨٢١ مليون جنيه بحساب مصلحة الضرائب العامة بالحسابات المدينة ، نحو ١٧,٨٨١ مليون جنيه رصيد مدين بالأرصدة الدائنة تحت مسمى ضرائب دخلية ولم نوافى بشهادة من مصلحة الضرائب للتحقق من صحة هذه الأرصدة.

يتعين موافاتنا بشهادة من مصلحة الضرائب بهذه الأرصدة وتسويتها مع المصلحة.

رد الشركة :

- تم تحويلها الى الخبراء لجنة ثلاثية وفى انتظار مباشرة الخبير بالمأمورية بمجلس الدولة .
- تم مخاطبة مصلحة الضرائب لموافاتنا بهذه الشهادات وسنوافيكم بصوره منها بعد استلامها من مصلحة الضرائب.

. هذه القضية مازالت متداولة امام لجنة الخبراء بمعرفة المستشار الضريبى للشركة حيث تم تعيين لجنة متخصصة من جامعة القاهرة لتحديد خصائص المجنازيت كمدخل فى انتاج صناعة الحديد.

. تم مخاطبة مصلحة الضرائب لموافاتنا بشهادة تفيد المصادقة لتسويتها مع المصلحة

الملاحظة :

– تضمنت الارصدة المدينة نحو ١,٧ مليون جنيه تأمينات لدى الغير يرجع تاريخ معظمها الى ما قبل عام ٢٠٠٠.

يتعين التصويب وبحث ومتابعة تلك التأمينات وموقف الأعمال المرتبطة بها واتخاذ ما يلزم نحو استرداد تلك المبالغ.

رد الشركة :

ـ الشركة تعمل جاهده على تحصيل هذه المستحقات بعد اعداد المطابقات الماليه .

الملاحظة :

– ظهر رصيد حساب بنك مصر بالأرصدة المدينة بنحو ١٦,٢ مليون جنيه تمثل باقي قيمة الأرض المسلمة مقابل تسوية المديونية ولم يتم تحصيلها.

يتعين موافاتنا بموقف تلك المديونية فى ضوء تسليم الأرض المسلمة للبنك وما تم بشأنها.

رد الشركة :

. هذه المديونيه طبقا للمساحة المقيدة بعقود البيع وسيتم تحديد القيمه وتحصيلها بعد الانتهاء من الرفع المساحى للارض.

الملاحظة :

– بلغت قيمة الودائع ببنك الإسكندرية فرح حلوان نحو ١٠ مليون جنيه مرهونة لصالح ضرائب الشركات المساهمة.

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لفك الرهن.

رد الشركة :

. هذه القيمه مرهونه لصالح ضرائب الشركات المساهمه منذ ٢٠٠٥ علما بأنه جارى إتخاذ الاجراءات اللازمة لفك الرهن مع مصلحة الضرائب وتسويتها خصما من مستحقات المصلحة .

الملاحظة

– بلغت فروق فحص ضريبة كسب العمل عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢١ نحو ٣١٩ مليون جنيه (منها نحو ٢٥٠ مليون جنيه سبق ادراجها بالدفاتر وتم تحميل الخسائر المرحلة بنحو ٦٩ مليون جنيه بالخطأ وصحتها مصروفات الفترة) حيث تم سداد نحو ١٩ مليون جنيه خلال الفترة وتكوين مخصص ضرائب بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه خصماً من الأرصدة الدائنة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨ – المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة)، هذا فضلاً عن تضمين الفحص الضريبي نحو ٢١١ مليون جنيه فوائد تأخير لم يتم تحميل المصروفات بها خلال الفترة.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد تلك المديونيات خلال الفترات السابقة مما حمل الشركة بغرامات تأخير وتحديد المسئولية بشأن تلك الفروق والتي كان يتعين إجراء التسويات الضريبية وتحميل العاملين بها طبقاً للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الضريبة على الدخل وإجراء التسويات اللازمة المشار إليها بعاليه.

رد الشركة :

. قامت الشركة بفحص ضريبة كسب العمل عن الفترة من يوليو ٢٠٠٥ حتى يونيه ٢٠٢٠ وتم الطعن على هذه الفروق البالغ قيمتها ٣١٩ مليون جنيه حيث تم سداد مبلغ ١٩ مليون جنيه وتم تدعيم مخصص الضرائب بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لحين الانتهاء من نتائج الطعن المقدم من الشركة لمصلحة الضرائب علما بأنه هذه الفروق تخص سنوات سابقة لاعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

كما اوضح السيد المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن احمد – وكيل الوزارة :

ان ضريبة كسب العمل ضريبة مستحقة على العامل وليست على الشركة وان الشركة تقوم باستقطاع الضريبة من العاملين خلال السنوات السابقة وانها لم تقم بسدادها لمصلحة الضرائب وان ضريبة كسب العمل ليست من الضرائب التى يتم تقديرها جوزافى وانما هى ضريبة مستحقة يتم تحصيلها بشكل منتظم من العمالة المنتظمة ومرتباتهم معلومة سواء اجور اساسية او أجور متغيرة وبالتالى تم حسابها بشكل دقيق ولا مجال للتقدير الجزافى والمشكلة الان ان مصلحة الضرائب تطالب بفوائد تاخير بقيمة ٢١١ مليون ومن الجميل ان الشركة قامت بعمل مقصة بقيمة ٣٠٠ مليون جنية وان السيولة هى التى ستحكم عملية السداد وان التأخير سيودى الى تحمل المزيد من الفوائد .

رد السيد المحاسب / محمد عبد الظاهر – المشرف على قطاعات الشئون المالية :

بالنسبة للضرائب والارصدة المدينة للشركة قامة بناء على توصيات الجمعيات العامة السابقة
قامة الشركة بالطعن على ضريبة القيمة المضافة كانت مليار وسبعة وثمانون مليون جنيها وتم تخفيض الضريبة الى ١٦٤ مليون جنيها بوفر قدرة ٩٢٣ مليون جنيها وهذا إنجاز يحسب للشركة .
اما بالنسبة لضريبة كسب العمل فان الشركة لم تفحص الضريبة منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٢ وان الشركة بذلت جهدا لفحص هذه الضريبة المتاخرة حوالى ١٨ عام وان مصلحة الضرائب قدمت تقديرات جزافية وتم دفع مبلغ ١٩ مليون جنيها ويوجد مخصص بقيمة ٣٠٠ مليون جنية وان الشركة قامت بالطعن واتخذت كافة إجراءات التقاضى مع مصلحة الضرائب حتى يتم اثبات حق الشركة وان هذه التقديرات جزافية ولن تقبل بها الشركة .
واما بالنسبة للضريبة العقارية فقد تم سدادها بالكامل وضريبة الدمغة تم الفحص حتى ٢٠١٩ ولا يوجد بها مشاكل .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية العامة :

ان ماقامت به الشركة بشأن ضريبة القيمة المضافة إنجاز يحسب ولم يذكرة الجهاز المركزى للمحاسبات

كما اوضح السيد المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن احمد – وكيل الوزارة :

بالنسبة لضريبة كسب العمل فان الشركة مقيدة بالدفاتر مبلغ ٢٥٠ مليون وان المشكلة ان الشركة كانت تقترض من الشركة القابضة كل شهر لسداد مرتبات العمال وان الضريبة كانت تستقطع على الورق فقط وان السداد للضرائب يكون بناء على المقيد بالدفاتر .

الملاحظة :

– تضمنت الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات نحو ١٧٣ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة الغير مسددة عن بعض الأشهر من ٢٠٢٠/٧ حتى ٢٠٢٢/١٢ بالمخالفة لأحكام قانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مما يحمل الشركة غرامات تأخير فى السداد.

يتعين العمل على سداد تلك الضريبة لتجنب تحمل الشركة مزيد من غرامات التأخير.

رد الشركة :

- تقوم الشركة بالسداد طبقا لاعتبارات السيولة النقدية المتاحة لديها حيث كانت الاولوية سداد مستحقات تعويضات العاملين طبقا للاتفاقية الجماعية .

الملاحظة :

- بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢١ صدر قرار لجنة الطعن على ضريبة القيمة المضافة على الفروق المستحقة عن الفترات من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بتأييد قرار إعادة الفحص الذى تم من خلال المأمورية المختصة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٢ بفروق مستحقة بنحو ١٦٤ مليون جنيه بخلاف الضريبة الإضافية ولم يحضر ممثل عن الشركة فى معظم جلسات لجنة الطعن ولم تقدم أية مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة وبناءاً عليه تم تأييد ما قام به المركز الضريبي المختص من نتيجة إعادة الفحص.

يتعين إجراء التسويات اللازمة فى ضوء قرار لجنة الطعن مع ضرورة حضور ممثل عن الشركة فى اللجان الضريبية وتقديم المستندات التي تؤيد موقف الشركة وتحديد المسئولية بشأن تحمل الشركة لتلك الفروق بخلاف الضريبة الإضافية.

رد الشركة :

- تم تخفيض الفروق الضريبيه عن الطعن المقدم من الشركة عن الفترة محل النزاع من يوليو ٢٠١٥ حتى يونيه٢٠٢٢ من ١.٠٨٧مليار جنيه الى ١٦٤ مليون جنيه بتخفيض قدره ٩٢٣ مليون جنيه وتم رفع دعوى قضائيه بمجلس الدولة لاثبات حق الشركة فى الفروق الضريبيه المتبقيه والخاصة بمدخلات الانتاج والسلع الوسيطة وتقديم المستندات التى تؤيد ذلك.

الملاحظة :

- ظهر رصيد مستحقات هيئة السكة الحديدية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٣٠,٦٣٨ مليون جنيه بعد تخفيضه بنحو ٨٦,٨ مليون جنيه دون إجراء مطابقة معها هذا فضلاً عن عدم قيام الشركة بإجراء التسوية المتعلقة بالاتفاق بشأن أسعار نولون النقل بالسكك الحديدية والبالغ نحو ١١,٤ مليون جنيه عن سنوات سابقة.

يتعين رد التخفيض لحين إجراء مطابقة على الحسابات المختصة بالهيئة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء تلك المطابقة.

رد الشركة :

- تم عمل المطابقة الفنية بين الشركة وهيئة السكك الحديدية بموجب محضر المطابقة والاتفاق بين الجهتين والمؤرخ فى ٢٠٢١/١٢/١٤ والمرفق صورتة والذى اقر فية الطرفين بموجودات كل جهه طرف الجهه الاخرى وتم التسليم وجارى إستكمال أعمال المطابقة المالية بين الجهتيين للوقوف على الارصدة الفعلية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

الملاحظة :

- لم يتم بعد تسوية الفروق التي أسفرت عنها المطابقات والمصادقات التي تمت مع بعض موردي الشركة خلال الفترات السابقة ومن أمثلة ذلك:-

- بلغ رصيد المورد / شركة الكهرباء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,٧٦٧ مليار جنيه وقد وردت مصادقة منه أظهرت رصيد ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ١,٨٧٠ مليار جنيه في حين ان الارصدة بدفاتر الشركة في ذات التاريخ بلغت نحو ١,٧٧٦ مليار جنيه بفرق نحو ٩٤ مليون جنيه.

رد الشركة :

- هذه الفروق نتيجة وجود خطأ بعدادات معامل القدرة بشركة الكهرباء وعدم تشغيل المكثفات التى تقوم بتحسين معامل القدرة فى شركة الكهرباء وقد تم اثبات ذلك بحضور مندوبى شركة الكهرباء طبقا لمحضر المعاينة الموقع بين الشركتين علما بأنه تم تسوية مبلغ ١٤ مليون جنيه من هذه الخلافات لصالح الحديد والصلب فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذلك ضرائب الخصم والاضافة بموجب محضر الاتفاق المؤرخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠ والمرفق صورته.

علما بأنه تم سداد جميع استهلاكات الكهرباء من تاريخ التصفية حتى يناير ٢٠٢٣

الملاحظة :

- تم إجراء مطابقة مع الشركة المصرية للسبائك الحديدية بتاريخ ٢٠٢١/٤/١ على ارصدة ٢٠٢١/١/٣١ وقد اسفرت عن وجود فروق بنحو ٧,٢١٦ مليون جنيه منها نحو ٣,٦٢٩ مليون جنيه فروق نسب تحليل بمعرفة شركة الحديد والصلب ولم تعترف بها شركة السبائك فى ضوء الاتفاق بين الشركتين بأنه فى حالة اختلاف التحاليل يتم تجنيب الكمية بالكامل وإخطار شركة السبائك رسمياً لإرسال مندوب لأخذ عينة وإجراء التحليل بمعمل محايد وهوما لم يتم.

رد الشركة :

- سيتم دراسة الخلافات بين الشركتين بعد عمل محضر المطابقة المالية برعاية الشركة القابضة للصناعات المعدنية .

الملاحظة :

- بلغ رصيد المورد / شركة الخدمات البترولية (بتروترید) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣,٦٩١ مليار جنيه وقد وردت مصادقة منه على أرصدة ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٤,٧٧٧ مليار جنيه فى حين أن الرصيد فى دفاتر الشركة فى ذات التاريخ بنحو ٣,٥٢١ مليار جنيه بفروق نحو ١,٢٥٦ مليار جنيه بين المقيد بدفاتر الشركة والمثبت لدى المورد.

يتعين دراسة تلك الفروق وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

رد الشركة :

- جارى تسوية المديونية مع شركة بتروترید حيث تم سداد مبلغ ٧٤٥ مليون جنيه عن طريق مبادلة قطع اراضى مقابل جزء من المديونية الذى تم قبل صدور قرار التصفيه طبقا للبروتوكول الموقع بين وزارة قطاع الاعمال ووزارة البترول لم يتم قيده بدفاتر بتروترید والباقى فروق اسعار وغرامات تأخير وسنوافيكم بالتسوية النهائية بين الشركتين فور الانتهاء منها.

الملاحظة :

– عدم قيام الشركة بالتأمين على أصول وممتلكات الشركة باستثناء محطة الأكسجين ومحطة الغاز الطبيعي وخزينة الشركة وأمين العهدة.

يتعين التأمين على أصول وممتلكات الشركة حفاظاً عليها من الأخطار المحتملة.

رد الشركة :

- لم يتم التأمين على اصول الشركة وممتلكاتها نظرا لقيام الشركة بيعها فى مزادات وتم التأمين على الاصول التى تعمل فقط لتعرضها لمخاطر التشغيل وسيتم دراسة المخاطر التى تتعرض لها ممتلكات الشركة ودراسة امكانية التأمين عليها حتى بيعها .

الملاحظة :

– عدم التزام الشركة بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧٧٦) لسنة ٢٠٢٠.

يتعين الالتزام بما نص عليه القانون المشار إليه بعاليه ولائحته التنفيذية.

رد الشركة :

- يتم سداد كافة المستحقات الحكومية من تأمينات / ضرائب بكافة انواعها / مرتبات العاملين طبقا لمنظومة الدفع غير النقدى وجارى تعميم المنظومه على مستحقات الموردين / العملاء /المقاولين .

الملاحظة :

– عدم تحميل المصروفات بقيمة المساهمة التكافلية والتي يتم حسابها بنسبة ٠,٠٠٢٥ من إجمالي الإيرادات إعمالاً لأحكام المادة رقم (٤٠) من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن إصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل.

يتعين التصويب وإجراء التسويات اللازمة

رد الشركة :

- سيتم دراسة مدى تطبيق القانون على الشركة فى ظل صدور قرار التصفيه

الملاحظة :

– بلغت قيمة ما تم إنتاجه وبيعه من محطة الأكسجين خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٢,٥ مليون جنيه بينما بلغت إجمالي مصروفات محطة الأكسجين خلال نفس الفترة نحو ٢٣ مليون جنيه بعجز قدره ١٠ مليون جنيه.

يتعين إعادة النظر فى قرار تشغيل محطة الأكسجين فى ظل الجدوى الاقتصادية للتشغيل.

رد الشركة :

- تم عرض محطة الاكسجين للبيع فى اربع مزادات متفرقة ولم تصل العروض المقدمه للشراء لسعر التقييم حيث كانت الرؤيه الفنيه والتجاريه لادارة التصفيه ان عرض محطة الاكسجين للبيع وهى تعمل افضل من عرضها وهى متوقفه هذا من ناحيه ومن ناحيه اخرى فأن تشغيل المحطه جاء ضمن قرار تعيين المصفى.

الملاحظة :

– عدم تعلية الإيرادات بما يتنازل عنه المخبر المثمن من عمولة الدلالة والمصاريف الإدارية وثمن كراسات الشروط.

يتعين التصويب.

رد الشركة :

- تم التصويب فى يناير ٢٠٢٣

الملاحظة :

– ما زلنا عند رأينا من ضرورة التفاوض مع مكتب إبراهيم عارف ومكتب حبشي لتقديم نفس النسبة من المصاريف الإدارية التي تقدمها باقي المكاتب.

يتعين التفاوض مع المكاتب المشار إليها لتقديم نفس النسبة من المصاريف الإدارية التي تقدمها باقي المكاتب.

رد الشركة :

- تم تحصيل ٥٠% من قيمة مبيعات كراسات الشروط لصالح الشركة كايرادات من جميع مكاتب الخبرة والتثمين وجارى التفاوض لتوحيد النسب لكافة المكاتب.

الملاحظة :

– بالإشارة إلى ممارسة اختيار مكاتب خبرة وتثمين لإجراء مزادات بيع موجودات الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ بخلاف الممارستين بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢ ، ٢٠٢٢/٨/٢٤ حيث تم الترسية على مكتبي مجموعة لاشين للخبرة والتثمين ، ومكتب البدر لإدارة الأصول والتمويل وذلك من ١٢ مكتب تقدمت بعروضها تم رفض ٧ مكاتب فنياً لعدم تقديمهم مستندات مؤيدة لسابقة الأعمال وقبول ٥ مكاتب فنياً تم إختيار المكتبين المشار إليهما بعاليه.

وقد لوحظ بشأنها ما يلي:-

رد الشركة :

- يرجع ذلك الى اختلاف إتجاه ادارة التصفيه فى توقيت كل من الممارستين حيث رأت الاداره فى ٢٠٢١/٩/٢ الافضل هو التعامل مع خبير واحد فقط وبتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٤ تمت الممارسه على مكاتب التقييم على اعتبار ان الافضل هو التعامل مع أكثر من خبير وهو ما تم التعامل به حتى تاريخه حيث تم الاسناد الى كل من مكتب ابراهيم عارف /مكتب الحبشى / مكتب احمد عزت وذلك كأفضل العروض المقدمه ماليا وفنيا.

الملاحظة :

- تم ممارسة المكاتب والحصول على موافقتهم على العرض المالى (٤,٥٧% من العمولة القانونية للشركة، ٠,٨٥% من المصاريف الإدارية للشركة ، التنازل عن نسبة ٥٠% من حصيلة بيع كراسات الشروط للشركة) على الرغم من أن أفضل العروض المالية المقدمة كان من مكتب مصر للمزادات (٤,٦% من العمولة القانونية للشركة، ٠,٩% من المصاريف الإدارية للشركة ، التنازل عن نسبة ٩٦% من حصيلة بيع كراسات الشروط للشركة) حيث ورد بعد تاريخ إنتهاء الجلسة تعديل للعرض بنفس النسب المقدمة من باقى المكاتب وكان يجب ممارسة المكاتب للوصول إلى أفضل العروض المقدمة وهو المقدم من مصر للمزادات.
- تم رفض العرض المقدم من بنك مصر فنياً لعدم تقديمه مستندات مؤيدة لسابقة الأعمال.

رد الشركة :

- اما بخصوص مكتب مصر للمزادات تم مخاطبة مكتب مصر للمزادات بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ لتقديم عرض مالى يتضمن قيمة التأمين النهائى ولم يتم الرد من المكتب المذكور حتى تاريخ البت فى الممارسه وبعد الانتهاء من البت وصل خطاب لاحقا من المكتب المذكور بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٧ وتضمن عدم تقديم تأمين نهائى وبالتالى لايتساوى مع العروض المقدمه الاخرى حيث يتم التفاوض مع المكاتب لتتساوى مع اقضل عرض مالى مقدم.

الملاحظة :

- تم الترسية على المكتبين المشار إليهم بعاليه من أصل ٥ مكاتب تم قبولهم فنياً لموافقتهم على تقديم تأمين نهائي ١,٢٥ مليون جنيه من خلال دفع ١٠٠ ألف جنيه عند التعاقد وخصم نسبة ٨٠% من عمولة الخبير عن كل مزاد وهو ما لا يتفق مع الهدف من التأمين النهائي.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم ممارسة المكاتب للوصول لأفضل العروض والمقدم من شركة مصر للمزادات مع ضرورة الحصول على مبلغ التأمين النهائي عند التعاقد لتحقيق الهدف من التأمين النهائي.

رد الشركة :

- وبعد انتهاء جلسة الممارسة عاد مكتب مصر للمزادات لتقديم عرض اخر ادنى من العرض الأول المقدم منه وفى الوقت ذاته يوافق العروض التى انتهت اليها مكاتب الخبره فى جلسة الممارسه دون التامين النهائى حيث لم يتضمن عرضه الثانى تأمين نهائى كذلك وبالتالى فأن عرض مكتب مصر للمزادات ليس أفضل العروض المقدمه طبقا لمعيار الحصول على التأمين النهائى.

الملاحظة :

- بمراجعة بعض المزادات التي تمت خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ **لوحظ ما يلى:-**

- يتم النص بالبند ٤ من الشروط العامة ببعض كراسات الشروط على " يتم البيع طبقاً للوائح الداخلية لتنظيم أعمال الشركة وإدارتها ونظم حساباتها وطبقاً للائحة الشركة وطبقاً لأحكام القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٥٧ "بعض البيوع التجارية" إلا أنه لوحظ مخالفة كراسات الشروط لما تقضى به بعض مواد القانون **ومنها ما يلى:-**

✓ مادة رقم (٥):- يجب على من رسا عليه المزاد دفع نصف الثمن فى جلسة المزايدة والوفاء بالباقي خلال ثلاث أيام من تاريخ البيع" حيث لوحظ اختلاف شروط السداد بكراسات شروط تلك المزادات عن الشروط المنصوص عليها بالقانون.

✓ مادة رقم (٦):- إذا انقضى الميعاد المحدد فى المادة السابقة ولم يقم المشترى المتخلف بالأداء يعاد البيع على مسئوليته طبقاً للأوضاع المقررة فى هذا القانون خلال الخمسة عشر يوماً التالية للميعاد المذكور ، ولا تقبل المزايدة من المشترى المتخلف ويلزم المشترى المتخلف بما ينقص من الثمن ولا حق له فى الزيادة بل يستحق طالب البيع' واستبدال تلك المادة بتحميله بغرامة تأخير فى السداد ٥% من قيمة الصنف المبيع عن كل أسبوع أو جزء منه وتصادر الدفعة المقدمة والتأمين النهائي وكافة المبالغ المسددة على حساب العملية..."

نوصى بمراعاة ما ورد بأحكام القانون المشار إليه عند إعداد كراسات شروط المزادات.

رد الشركة:

- القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ والخاص ببعض البيوع التجارية والذى لم تصبه تعديلات فى شأن اجراءات البيع تواكب تطور قيمة العملة وقيمة المبيع الذى يعرض للبيع حيث ان اقل قيمة لمزادات الشركة لاتقل عن حوالى عشرة ملايين جنية وبعضها تجاوز مائة مليون جنيه وبالتالى لايمكن فى استطاعة المتزايدين سداد باقى الثمن خلال ثلاث ايام وخاصة ان التحويلات النقدية عن طريق الجهاز المصرفى للدولة تستغرق أكثر من ثلاثة ايام عمل.

الملاحظة :

- تم إجراء عدد ٢٠ مزاد من أصل ٢٥ مزاد خلال فترة المركز المالى بطريق المزايدة العلنية حيث لوحظ عدم توثيق ما تم بالجلسة وعدم تضمين ملف المزاد لعدد كراسات الشروط التي تم بيعها وعدد المتزايدين الحاضرين للمزاد أو محضر الجلسة يتضمن ما دار خلال الجلسة وعدد المسددين للتأمين الابتدائي وأذون التسليم وإشعارات الوزن للوطات المسلمة كأوزان.

نوصي بتلافي ذلك وإجراء المزاد من خلال المظاريف المغلقة وفى حضور المتزايدين حرصاً على مبدأ الشفافية وإمكانية إجراء مزايدة علنية فيما بينهم فى حالة تساوى العروض أو فى حالة عدم الوصول لسعر التقييم

رد الشركة :

- البيع عن طريق المظاريف المغلقه او البيع عن طريق المزاد العلنى هى احدى الطرق القانونيه للبيع وذلك فى حضور مندوبى الرقابة التجارية ولم تعترض الرقابة التجارية على طريقة البيع بالاضافة الى ان قرار الجمعية العامة بتعيين المصفى لم يحدد طريقة محددة للبيع علما بأنه تم التطبيق حاليا على جميع المزادات التى تمت فى فترات لاحقة فى حضور متزايدين ويتم توثيق الجلسات من خلال محاضر الشركة ومحاضر الخبير المثمن ومحاضر الرقابة التجارية ويتم التوقيع عليها فى ذات الجلسه.

الملاحظة :

- عدم تضمين كراسات الشروط توصيف دقيق لما يتم عرضه خلال المزاد مما يؤدى إلى خلاف بين الشركة والمتزايد عند التسليم **ومن أمثلة ذلك ما يلى:-**

✓ مزاد بيع محتويات الميناء النهري بالشويك الشرقي بجلسة ٢٠٢٢/٦/٢٣ والذى تم ترسيته على شركة الشروق للمقاولات حيث تم تسليم الموقع بمحضر تسليم بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٤ ولم يقبله المتزايد لعدم تضمينه القضبان وتم إعداد محضر تسليم أخر بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢١ شامل تسليم القضبان.

✓ مزاد بيع عنبر مخازن المنتجات بالشويك الشرقي بجلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ حيث أستفسر المتزايدين خلال المزاد عن الأرضيات هل من ضمن المزاد من عدمه وبسؤال اللجنة المشرفة على التقييم أفادت بأن الأرضيات ضمن التقييم الذى تم من خلال مكاتب التقييم.

✓ ورد ضمن الملاحظات بتقرير المقيم شركة (المتحدة المتطورة للتقييم) عن المعدات الخاصة بمصنع التشكيل على البارد "تبين تواجد بعض المعدات غير واردة بالكشف وتم إدراجها بالتقييم (محطة الزيوت)".

✓ مزاد بيع مصنع بكر السيور جلسة ٢٠٢٢/٩/٢١ حيث قام المتزايد الراسي عليه المزاد / شركة راميكو استيال بمخاطبة الشركة بأن يقوم بشراء مسار الونش حيث كان يعتقد بأن الونش بالكامل ضمن اللوط ولكنه فوجئ بأن مسار الونش لم يدخل ضمن تقييم اللوط.

يتعين تضمين كراسات الشروط لتوصيف دقيق للوطات منعاً لحدوث خلاف مع المتزايدين أثناء التسليم.

رد الشركة:

- الشركة تعمل جاهدة لوضع ادق التفاصيل الخاصة بالمعروض بالمزاد لتلافى حدوث خلاف فى وجهات النظر بين العميل والشركة أثناء التسليم وعند حدوث خلاف فى وجهات النظر بين العميل والشركة اثناء التسليم يتدخل المسئول الاعلى لحسم الخلاف مستندا فى ذلك لبيانات وبنود كراسات الشروط وكذلك محاضر التقييم وتعمل الشركة جاهده على منع حدوث خلاف مع المتزايدين اثناء التسليم ،

الملاحظة :

- اعتماد الشركة فى التقييم على بعض مكاتب التثمين **حيث لوحظ بشأنها الآتي:-**

✓ التفاوت بين الأسعار المقدمة من كل مكتب على النحو المبين بالتقرير التفصيلي،

✓ عدم واقعية وتناسب التقييمات للأصناف المعروضة بالمزادات حيث تبين التفاوت الكبير بين سعر التقييم والأسعار التي تمت الترسية بها فى المزاد على النحو المبين بالتقرير التفصيلي.

✓ عدم تضمين التقارير للبيانات والأرقام التي تم اتخاذها أساساً للتقييم المقدم.

✓ اعتماد المكاتب على البيانات التي تم تقديمها لهم من الشركة.

✓ معظم التقييمات غير محدثة حتى تاريخ المزاد فى ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

يتعين موافاتنا بالأسس والبيانات التي اعتمدت عليها مكاتب التقييم مع ضرورة توحيد الأسس فى ظل المعاينة الفعلية لما يتم تقييمه على أرض الواقع حتى تكون النتائج متقاربة ومعبرة عن الواقع الحقيقي وليس الاعتماد على البيانات المقدمة من الشركة فقط مع ضرورة تشكيل لجنة تتضمن خبرات متنوعة مختصة بالصناعة تقوم بمراجعة تقييمات تلك المكاتب ومدى الاعتماد عليها.

رد الشركة :

– مكاتب التقييم هى المكاتب المعتمدة من البنك المركزى طبقا لقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٣ لسنة ٢٠٢٠ والتى تلتزم الشركة بالتقييم عن طريقها لكن ذلك لايمنع ان الشركة بالفعل لاتلعب دورا سلبيا فى عملية التقييم ولكن دورها ايجابيا ولكن فى حدود اختصاصها فى رصد اى عوار فى التقييمات سواء مادى اوفنى فتقوم بمراجعة التقييمات طبقا للمتغيرات الاقتصادية والسوقية للاصناف التى يتم طرحها للبيع فى الجلسة عن طريق اللجنه المشكلة بذلك حيث ان لها رؤية فنيه نحو زيادة التقييم او خفضه طبقا لاعتبارات السوق وذلك بعد العرض على السيد المهندس / المصفى العام وهذا ما ظهر اثره فى المردود الايجابى لاسعار البيع حيث تجاوزات اسعار البيع معظم التقييمات .

الملاحظة :

- مراعاة ما تم التوصية به بتقاريرنا السابقة والتي أبدته توصيات مكاتب التقييم فى الخطوط الرئيسية ومنها ما يلي:-
  - ✓ أن الحل الأمثل للبيع هو إيجاد مشترى لخط الإنتاج لتشغيله كخط إنتاج.
  - ✓ بيع المقومات بعد تقسيمها إلى لوطات متخصصة للحصول على أعلى عائد وذلك لسهولة البيع والتصرف فى الوحدات وهو الذى يتحقق بإيجاد متخصصين فى التعامل مع كل بند وعلى سبيل المثال يمكن تقسيم المقومات لبيعها على النحو التالي (خط الإنتاج – ماكينات الورش – محطة الكهرباء).
  - ✓ سرعة التصرف فى الخطوط الرئيسية أو عمل دراسة جدوى لرفع كفاءة الخطوط وتحديثها نظراً للتقادم التكنولوجي.

يتعين مراعاة تلك التوصيات عند طرح الخطوط الرئيسية وبما يحقق أفضل عائد للشركة.

الملاحظة :

- عدم قيام الشركة بتطبيق الفقرات (١ ، ٢ ، ٤ ، ٦) من بنود كراسات الشروط **ومن أمثلة ذلك:-**
  - ✓ تأخر المتزايد / جمال محمد سالم فى الاستلام حتى تاريخ ٢٠٢٣/٢/٥ والذى رسى عليه البنود أرقام (٢ ، ٧ ، ٨) من اللوط رقم (٤) من مزاد جلسة ٢٠٢٢/١١/١٤ والصادر له أمر بيع بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠ حيث تضمنت كراسة الشروط فترة تسليم ٣٠ يوم من تاريخ تسليم الموقع.
  - ✓ تأخر المتزايد / شركة إيجيبت للاستيراد والتصدير وتجارة الحديد بالسداد فى المواعيد المحددة بكراسة الشروط الخاصة بالمزاد جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٨ والخاص بقطاع المنشآت المعدنية (الهياكل) بالجمالون حيث بلغت القيمة الإجمالية للمزاد بنحو ٢٢ مليون جنيه بخلاف تأمين نهائي بنحو ١٠% من إجمالي ثمن اللوط يتم السداد (١٠% دفعة مقدمة تسدد خلال الجلسة وتزاد إلى ٣٠% خلال اسبوعين من تاريخ الجلسة وتدفع ٧٠% الباقية بعد ثلاث أسابيع عمل التالية للأسبوعين المحددين للدفعة المقدمة) حيث تم سداد نحو ١١ مليون جنيه حتى إنتهاء فترة السداد المحددة بكراسة الشروط وهى ٢٠٢٢/١٢/١ وتم سداد باقي القيمة حتى ٢٠٢٢/١٢/١٥ دون تحميله بأية غرامات.

✓ تأخر المتزايد / شركة رامكو والذى تم ترسيه مزاد جلسة ٢٠٢٢/٩/٢١ عليها والخاص بمصنع بكر السيور فى سداد الدفعة المقدمة والضرائب والرسوم المنصوص عليها بالبند رقم (٢) من كراسة الشروط والمقرر سدادها خلال ٣ أيام من تاريخ الترسية حيث تم سدادها على دفعات حتى ٢٠٢٢/١٠/٢٦ وكذا التأمين النهائي المنصوص عليه فى البند (٦) من كراسة الشروط وبالتالي تأخر المتزايد فى سداد باقي قيمة اللوط والمقرر سداده خلال أسبوعين من تاريخ الرسو حيث تم السداد فى ٢٠٢٢/١٠/٣٠ ، وكذا تأخر المتزايد فى تحميل مشمول اللوط خلال الفترة المحددة بكراسة الشروط بخمسة أسابيع من تاريخ سداد باقي قيمة اللوط تنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٤ وتم مد فترة التسليم لتنتهي فى٢٠٢٢/١٢/١٤ وتم الانتهاء من الاستلام فى ٢٠٢٣/١/٢ دون توقيع أي غرامات على المتزايد.

رد الشركة :

- يرجع التأخير فى التسليم الى الاتى :
- التأخير فى استخراج شهادات المسح الاشعاعى للاصناف المباعة وخلوها من المصادر المشعه .
- التأخير بسبب تحويل المبالغ النقدية من بنك الى بنك حيث يستغرق ذلك نحو ٧٢ ساعة وهى خارجة عن ارادة العميل والشركة .

(حوالى ثلاثة ايام عمل)

الملاحظة :

✓ عدم التزام المتزايدين / محمد عبدالرازق ، الشروق للمقاولات والراسي عليهم اللوطات أرقام (٦، ٢٦ ، ٢٧ ، ١٢ ، ١٣) بفترات السداد المنصوص عليها بكراسة الشروط لمزاد جلسة ٢٠٢٢/٩/٢١ والخاص بخامات الإنتاج بالقطاعات حيث تم النص بالبندين (٢، ٤) من كراسة الشروط بسداد ٤٠% دفعة مقدمة خلال جلسة المزاد ، بسداد ٢٥,٥% رسوم وضرائب ومصاريف إدارية وهو ما لم يتم ، وكذا عدم الالتزام بسداد باقي قيمة اللوطات خلال أسبوع من تاريخ الرسو بالمخالفة للبند رقم (١) ثالثاً "الشروط الإجرائية".

✓ عدم التزام المتزايد / مؤسسة السلام للتجارة والتوريدات العمومية والراسي عليه اللوط رقم (٥) بفترات السداد المنصوص عليها بكراسة الشروط لمزاد جلسة ٢٠٢٢/٩/١٩ والخاص بخدمات الإنتاج بحوش الإستغناءات حيث تم النص بالبندين (٢، ٤) من كراسة الشروط بسداد ٤٠% دفعة مقدمة خلال جلسة المزاد ، بسداد ٢٥,٥% رسوم وضرائب ومصاريف إدارية وهو ما لم يتم ، وكذا عدم الالتزام بسداد باقي قيمة اللوطات خلال أسبوع من تاريخ الرسو بالمخالفة للبند رقم (١) ثالثاً "الشروط الإجرائية".

✓ مزاد جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٠ والخاص بجمالون الصب القديم حيث تضمنت كراسة الشروط بأن يلتزم المشترى الراسي عليه المزاد باستكمال التأمين الابتدائي إلى نسبة ٥% من قيمة السعر الراسي به المزاد نقداً كتأمين نهائي فور الترسية بجلسة المزاد بالإضافة إلى الرسوم والضرائب وهو ما لم يتم حيث تم السداد بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٣، وكذا مزاد جلسة ٢٠٢٢/٨/١٧ والخاص ببيع القطاعات المتوسطة حيث تم سداد التأمين النهائي في ٢٠٢٢/٩/٢٥.

✓ مزاد جلسة ٢٠٢٢/٩/١٣ والخاص ببيع أجهزة تكييف وأثاث مكتبي وأجهزة حاسب آلي وطابعات حيث يقضى البند (٢) من كراسة الشروط بإلزام المشترى الراسي عليه المزاد باستكمال التأمين الابتدائي إلى نسبة ٣٠% من قيمة السعر الراسي به المزاد كتأمين نهائي فور إخطاره بالترسية بالإضافة للرسوم والضرائب حيث تم تحصيل التأمين النهائي بنسبة ٥% فقط

رد الشركة

- يرجع التأخير فى التسليم الى الاتى :

- التأخير فى استخراج شهادات المسح الاشعاعى للاصناف المباعة من وخلوها من المصادر المشعه .

- التأخير بسبب تحويل المبالغ النقدية من بنك الى بنك حيث يستغرق ذلك نحو ٧٢ ساعة وهى خارجة عن ارادة العميل والشركة - (حوالى ثلاثة ايام عمل)

الملاحظة :

✔ مزاد جلسة ٢٠٢٢/٨/٣٠ لبيع معدات ووسائل نقل لا ترخص حيث يقضى البند (٢) من كراسة الشروط بالتزام المشترى الراسي عليه المزاد بسداد نسبة ٥% قيمة التأمين النهائي بالإضافة إلى ٢٥% من قيمة اللوط المباع فور الترسية بجلسة المزاد بالإضافة إلى الرسوم والضرائب **منها ما يلي:-**

- اللوطات أرقام (٨٤-٩٣) حيث بلغ المحصل مبلغ ٢٢٧٦٠٠ جنيه من إجمالي مبلغ مستحق التحصيل ٢٦٣٧٣٦ جنيه.
- اللوطات أرقام (٩٤-٩٨) حيث بلغ المحصل مبلغ ١٠٤١٥٠ جنيه من إجمالي مبلغ مستحق التحصيل ١٢٩٠١٩ جنيه.
- اللوطات أرقام (٧١-٧٤- ٧٩-٨١-٨٢) حيث بلغ المحصل مبلغ ١٥٧٧٠٠ جنيه من اجمالى مبلغ مستحق التحصيل ١٨١٥٣٢ جنيه.
- اللوطات أرقام (١٢) حيث بلغ المحصل مبلغ ٦٦٧٥٠ جنيه من اجمالى مبلغ مستحق التحصيل ١٠٧٨٥٥ جنيه.

يتعين الالتزام بتطبيق شروط كراسات الشروط

رد الشركة :

- استقرت احكام المحكمة الادارية ومحكمة النقض على ان لجهة الادارة السلطة فى الغاء المزايدات او الاستمرار بها طبقا لمعيار المصلحة الأجدر بالحماية حيث تتم طبقا لاعتبارات عدة قبل الغاء المزايدة او الاستمرار فيها اهمها عنصر الثمن وعنصر الوقت وعنصر حالة السوق ومدى جدوى اعادة الطرح مقارنة باستمرار المزايدة وعلية يتم اتخاذ اى اجراءات فى شأن المزايدات طبقا لشروط كراسات الشروط .

الملاحظة :

- بالإشارة إلى مزاد جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٧ والذى تم ترسيته على المتزايد / أحمد عبدالله والخاص بهدم وإزالة مباني ومنشآت بالشركة حيث لم يتم التنفيذ لعدم استخراج الرخص والتصاريح بالمخالفة للفقرة رقم (٤) من البند السادس بكراسة الشروط والتي تقضى بـ "يلتزم الراسي عليه المزاد (المتعاقد) بالانتهاء من إجراءات التراخيص اللازمة لهدم وإزالة المباني خلال فترة لا تتجاوز (٤٥ يوم) من تاريخ رسو المزاد عليه...".

يتعين الالتزام بما تنص عليه بنود كراسة الشروط للمزاد.

رد الشركة :

- اصدار تراخيص الهدم والازالة ترتبط بجهات خارجية مثل المحافظة والحى وهذه الجهات المنوط بها استخراج التراخيص والتصاريح اللازمة والشركة تبذل قصارى جهدها لانهاء ذلك فى اسرع وقت ممكن للتنفيذ .

الملاحظة :

- بالإشارة إلى مزاد جلسة٢٠٢٢/١٢/٢١ والخاص ببيع خط إنتاج القطاعات الخفيفة بالجمالون والذى تم ترسيته على المتزايد / شركة البركة للتوريدات العمومية بنحو٧١ مليون جنيه (غير شامل الضرائب والرسوم) **حيث لوحظ بشأنه ما يلي:-**

✓ عدم التزام المتزايد بسداد النسب التالية (٤٠% الدفعة المقدمة ، ٥% عمولة الدلالة ، ٠,٥% ضريبة القيمة المضافة ، ١% مصاريف إدارية) والبالغة نحو ٣٣ مليون جنيه فور الترسية عليه طبقاً لما ورد بالبند رقم (٢) من كراسة الشروط حيث تم السداد على دفعات بدأت بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ ، ولم تطبق ما ورد بالبند رقم (٣) من كراسة الشروط والذى يقضى بـ " فى حالة عدم قيام الراسي عليه المزاد بسداد النسب المقررة المشار إليها يتم إلغاء المزايدة ومصادرة تأمين دخول المزاد المدفوع منه".

رد الشركة :

-يتم ارجاء تنفيذ قرار المصادرة طبقا لتقدير الشركة لمصلحتها حيث ان المصادرة قد لاتكون مجدية فى بعض الاحيان مع سداد العميل جزء من المبالغ المستحقة علية بالاضافة الى الرسوم بالاضافة الي ان اعادة الطرح بعد المزايدة يترتب علية فى كثير من الاوقات إنخفاض الاسعار بالسوق مما يؤثر بالسلب على ايرادات الشركة في حين أنه لم ولن يتم التسليم للموقع الا بعد سداد كامل القيمة بالاضافة الى التأمين النهائي.

الملاحظة :

✓ عدم الالتزام بما يقضى به البند رقم (٦) من كراسة الشروط بسداد ١٠% من قيمة البضاعة المبيعة خلال أسبوع من تاريخ الترسية كتأمين نهائي.

✓ عدم الالتزام بما نص عليه البند رقم (١) من ثالثاً "الشروط الإجرائية" والتي تقضى بـ " يلتزم الراسي عليه المزاد بسداد باقي قيمة اللوط خلال أسبوع من تاريخ الرسو وفى حالة عدم السداد خلال هذه المدة يكون للشركة تقدير مد هذه المدة من عدمه على أن يلتزم الراسي عليه بدفع غرامة تأخير قدرها ٥% من قيمة البضاعه المبيعة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه خلال الفترة التي قررتها الشركة للمد ومع نهاية هذه الفترة دون السداد يتم إلغاء المزايدة ومصادرة التأمين" حيث قامت الشركة بحساب غرامة التأخير بالخطأ بنحو ١٦٤ ألف جنيه حيث تم حسابها على أساس قيمة المبالغ الغير مسددة بعد خصم التأمين وصحتها من قيمة البضاعة المبيعة وحساب فترة التأخير من ٢٠٢٣/١/١٥ بدلاً من ٢٠٢٣/١/٣ بالمخالفة لكراسة الشروط وبناءاً على موافقة المصفى ، ونتيجة لتأخر المتزايد فى سداد باقي قيمة اللوط تم تسليمه الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٩ وبالتالي التأخير فى حساب فترة التحميل البالغة ثلاثة أشهر حيث بلغت نسبة التنفيذ حتى تاريخ المراجعة ٣٠%.

يتعين الالتزام ببنود كراسة الشروط.

رد الشركة :

- تم إحتساب الغرامة على اساس المبلغ الغير مسدد دون الاضافات والتى تتمثل فى ضريبة القيمة المضافة ورسم الدلاله والرقابة التجارية والتامين النهائى.

الملاحظة :

- بالإضافة إلى ما تم ذكره بتقريرنا السابق فيما يتعلق بالمزاد المقام لبيع كمية ١٥٠ طن فحم كوك مقاس ٣٠/٩٠ مم ، كمية ٨٤٠٠ طن فحم كوك ناتج الغربلة أقل من ٣٠ مم بجلسة ٢٠٢٢/١/١٢، وكذا المزاد الخاص ببيع ٣ مليون طن جلخ الأفران العالية المبرد هوائياً بنفس التاريخ حيث تم ترسيتهما على شركة الرواد إنترناشونال للتوريدات العمومية والمقاولات العامة **فقد لوحظ ما يلى :-**

✓ بعد أن تم مصادرة مبلغ التأمين الابتدائي البالغ نحو ١,٢٥ مليون جنيه بالإضافة إلى ٤,٩ مليون جنيه مقابل عمولة الدلالة والمصاريف الإدارية ولم يتبقى مبالغ مسددة مقابل التأمين النهائي البالغ نسبته ٢٥% من قيمة اللوط الخاص ببيع كمية ١٥٠ طن فحم كوك مقاس ٣٠/٩٠ مم ، كمية ٨٤٠٠ طن فحم كوك ناتج الغربلة أقل من ٣٠ مم مزاد جلسة ٢٠٢٢/١/١٢ قامت الشركة بالاكتفاء بمصادرة التأمين الابتدائي فقط بالمخالفة للفقرة (٢) من البند خامساً من كراسة الشروط والتي تقضي "إذا تأخر من رسى عليه المزاد فى سداد باقي الثمن خلال المدة المحددة سلفاً يعتبر البيع لاغياً من تلقاء نفسه ويحق للشركة البائعة مصادرة التأمين المدفوع وأي مبالغ مسددة على ذمة البيع دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية".

رد الشركة :

- تم إلغاء مزايدة الفحم ومصادرة مبلغ التأمين الابتدائى البالغ قيمته ١.٢٥ مليون جنيه وتم التسوية والخاصة بشركة الرواد التر ناشونال.

- تم بيع الفحم بنوعيه سواء الفحم الخشن لشركة عبد الكريم جبر والفحم الناعم تم بيعة بالكامل الى شركة سيناء للمنجنيز بموجب موافقة الشركة القابضة للصناعات المعدنية على ذلك بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٩ .

الملاحظة :

✓ بعد أن تم مصادرة التأمين الابتدائي البالغ ٢ مليون جنيه ونحو ٧٨,١٨٥ مليون جنيه مقابل جزء من المستحق من عمولة الدلالة والمصاريف الإدارية ولم يتم سداد التامين النهائي من المزاد الخاص ببيع ٣ مليون طن جلخ الأفران العالية المبرد هوائياً بمزاد جلسة ٢٠٢٢/١/١٢ لعدم التزام المتزايد بسداد المبالغ المنصوص عليها بكراسة الشروط قامت الشركة بالتراجع عن مصادرة المبالغ الخاصة بالمزاد وتوقيع عقد بيع مع المتزايد للكمية التي تم الترسية عليه بها بالمزاد بالمخالفة لما تقضى به المادة رقم (٦) من القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٥٧ "بعض البيوع التجارية".

✓ بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ تم تحرير العقد بين الطرفين **حيث لوحظ بشأنه ما يلى:-**

- يقضى البند الخامس من العقد بسداد نحو ١٣٥ مليون جنيه قيمة الدفعة المقدمة يسدد منها ٤٠,٥ مليون جنيه عند تحرير هذا العقد ويسدد الباقي والبالغ ٩٤,٥ مليون جنيه خلال أجل ينتهى فى ٢٠٢٣/١/١٥ وفى حالة عدم التزام المتزايد بسداد الدفعة المقدمة خلال الأجل المشار إليه يتم إلغاء المزايدة وفسخ العقد الماثل ومصادرة التأمين النهائي وكافة المبالغ المسددة على حساب المزايدة وهوما لم يلتزم به المتزايد .

رد الشركة :

- تم إحتساب التأمين وكذلك جميع الرسوم وعمولة الدلاله والمصاريف الادارية وتم تسويتها فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

الملاحظة :

- يقضى البند الخامس والثامن من العقد بالتزام المتزايد بتحميل ما لا يقل عن ٧٥٠٠ طن يومياً بخلاف أيام الإجازات والعطلات الرسمية ويتم تسوية الكميات شهرياً وإلزام المتزايد بدفع ٣% من قيمة الكميات المتبقية التي لم يتم تحميلها من المعدل الشهري وذلك خصماً من التأمين النهائي حيث بلغ ما تم تحميله خلال الفترة من ٢٠٢٢/١٢/١٥ حتى ٢٠٢٣/٣/٦ نحو ٩٠,٥ ألف طن عن ٥٦ يوم عمل بعجز نحو ٣٢٩,٥ ألف طن مما يتعين مع تحميل المتزايد بغرامة نحو ٤,٤ مليون جنيه.
- يقضى البند الخامس من العقد بـ "خلال الأجل المسموح به لسداد الدفعة المقدمة يقوم المتزايد بسداد قيمة الكميات التي يقوم بتحميلها من البضاعة المبيعة على أن يكون الحد الأدنى لسداد قيمة البضاعة التي يتم تحميلها خمسة ملايين جنيه" وهو ما لم يلتزم به **ومن أمثلة ذلك** (أذن سداد رقم "١١٤٦" بمبلغ ١ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٨ ، شيك رقم "٥٦" بمبلغ ١,٥ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧، أذن سداد رقم "١١٥٨" بمبلغ ٩٩٥ ألف جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩).

يتعين الالتزام بما يقضى به القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٥٧ بشأن "بعض البيوع التجارية" وكراسة الشروط للمزادات والعقد الموقع بين الشركة والمتزايد وتوقيع غرامة على المتزايد لعدم التزامه بالكميات المتفق عليها بالعقد.

رد الشركة :

- قامت الشركة بإبرام التعاقد مع شركة الرواد انترناشونال للتوريدات العمومية والمقاولات العامة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ وتم عمل التسويات المالية الخاصة بهذه المزايدة وتقوم الشركة بمتابعة التنفيذ واحتساب غرامات التأخير طبقا لنصوص العقد اولا بأول واخطار الشركة المذكورة بذلك

حيث تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ وتسليم جلخ الافران العالية وبالقرار رقم ٢٠٢٣/١٧ (مرفق)

وتقوم الشركة باحتساب غرامات التاخير اول بأول واخطار الشركة المذكورة بذلك وخصمها من التأمين النهائى علما بأنه تم تشكيل اللجنه بالقرار رقم ٢٠٢٣/١٥ لتنفيذ التعاقد المبرم والوقوف على اى مخالفات بموجب محاضر اجتماع موثقه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٥ ، وبتاريخ ٢٠٢٣/٣/١ وذلك اعملا للفقرة الخامسة من البند الخامس من العقد المحرر مع تلك الشركة وتقوم الشركة بمتابعة التسليم واحتساب الغرامات اولا بأول عن طريق اللجان المشكلة لتنفيذ ذلك التعاقد

الاستنتاج المتحفظ :-

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على قائمة المركز المالى وحسابات التصفية فمن رأينا أن قائمة المركز المالي وحسابات التصفية عن الفترة المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن أدائها المالي عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للشركات تحت التصفية وأحكام باب التصفية الوارد بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بإصدار قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وكذا القوانين المصرية السارية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

- تمسك الشركة حسابات منتظمة وقد وجدت قائمة المركز المالي وحسابات التصفية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
- البيانات المالية الواردة بتقرير السيد المصفى المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

ثم وجهة السيد المهندس / محمد السعداوى ـ الكلمة الي السادة ممثلي مركز معلومات قطاع الاعمال العام اذ كان لديهم اي ملاحظات .

تم الرد علي سيادته بعدم وجود اي ملاحظات

ثم وجهة السيد المهندس / محمد السعداوى ـ الكلمة الي السادة المساهمين من الافراد والقطاع الخاص (الاقلية) الذين حضروا الاجتماع :

احد المساهمين :

تقدم بالاعتراض على تشغيل محطة الاكسجين وان خسارة مبلغ ٢٣ مليون جنيها فى الجمعية السابقة ومبلغ ١٠ مليون جنيها فى الجمعية الحالية وطالب بايقاف محطة الاكسجين وتشغيلها للتجربة عن البيع فقط واتهم رئيس واعضاء الجمعية العامة والمصفى العام باهدار المال العام .

كما اضاف احد المساهمين :

ان رد الشركة ببيع محطة الاكسجين وهى تعمل سوف يكون اعلى سعر من بيعها وهى متوقفة وان اعلى سعر للبيع وصل الى ٤٢ مليون جنية وصرح السيد اللواء / هشام نظمى سليمان – فى احد المزادات ان الذى يدفع ٥٠ مليون جنية ياخذ محطة الاكسجين وانها حققت خسائر وصلت الى ٣٣ مليون جنيها اى نسبة ٨٠ % من ثمنها وان استمرار تشغيلها هو اهدار للمال العام .

رد السيد المهندس/ محمد ابو الفتوح حامد – المصفى العام للشركة :

ان محطة الاكسجين تم عرضها للبيع اربع مرات ولم تصل الى سعر التقييم ولو وصل السعر الى اقل من ١٠% من سعر التقييم كان تم البيع وانه كان رئيس لجنة التقييمات ولم يصرح السيد اللواء / هشام نظمى سليمان – باى سعر للبيع .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى مصطفى – رئيس الجمعية العامة :

ان اى شياء يباع فى المزادات بطريقة غير صحيحة او غير قانونية سوف يحال المسئول عنها للمسائلة القانونية وان اى مساهم عندة مايثبت اى مخالفة يتقدم بها للنيابة العامة .

احد المساهمين :

تسجيل الأراضى بنحو ٧٩٠ فدان واستنكار رد الشركة بعدم وجود سيولة للتسجيل وان لها الاولوية ومر حتى الان سنتان ونصف ولم يتم التسجيل الاراضى التى تم الافصاح عنها فى الجمعية السابقة ولم يتم عرض تقرير هيئة المجتمعات العمرانية عن الاراضى .

رد السيد الاستاذ/ محمد صلاح – مشرف الشئون القانونية :

ان تسجيل الاراضى قائم وانه يوجد عدد ٧ ملفات معروضة على لجنة ازالة التعديات الواقعة على اراضى شركات قطاع الاعمال العام وجارى دراسة تلك الملفات والعمل على تسجيلها بالشهر العقارى .

احد المساهمين :

يتهم السادة المساهمين الشركة القابضة باهدار حقوق الاقلية وان الاسهم المجمدة لم يتم ادراجها فى افصاحات البورصة المصرية وتم تجميد حوالى ٥ مليون سهم ولم يتم ادراجها فى هيكل المساهمين وان هذا يؤثر سلبا على القيمة العادلة للسهم .

رد السيد المحاسب / محمد عبدالظاهر سيد – مشرف الشئون المالية :

ان الافصاح عن هيكل المساهمين فى البورصة المصرية يتم كل ثلاثة اشهر ويتم بناء على البيانات الواردة من مصر للمقاصة وليس لنا يد فى ذلك .

احد المساهمين : من حملة الجنسية الامريكية :

قد ابدى اعتراضة على ميعاد الجمعية العامة للشركة فى اخر شهر رمضان والتغير المستمر للمصفى العام وانه قرر الاستثمار فى مصر منذ ٢٠٠٨ وانه خسر خسارة فادحة واتهم الشركة القابضة بعدم وجد شفافية وان مناخ الاستثمار طارد فى مصر وان الشركة القابضة ضد الاستثمار وضد توجيهات الرئاسة بتعظيم اصول الدولة والحفاظ على حقوق الاقلية .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى مصطفى – رئيس الجمعية العامة :

انه لا يوجد بالقانون ما يمنع عقد الجمعية فى اخر شهر رمضان وان تغير المصفى العام هو حق من حقوق اعضاء الجمعية العامة ولأى مستثمر مطلق الحرية فى الاستثمار فى مصر او خارج مصر .

السادة المساهمين : فى اخر الاجتماع:

ابدى اعتراضهم على مد فترة التصفية واستنكروا التغير المستمر للمصفى وعدم وجود مصفى محايد يراعى حقوق الاقلية وطالبوا فى الجمعية القادمة ان يكون تم التسجيل لجميع الاراضى واتخاذ جميع الاجراءات التى تحفظ حقوق الاقلية ، كما طالبوا ايضا من الشركة القابضة تقديم عرض شراء بقيمة عادلة للسهم .

كما سجل السيد المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن احمد – وكيل الوزارة نائب اول مدير ادارة مراقبة الحسابات

اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات على ابراءالذمة المالية للمصفى العام للشركة .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى مصطفى – رئيس الجمعية العامة :

لم يتم ابراء الذمة المالية للمصفى ولكن تم تكليف السيد المهندس / محمد أبو الفتوح حامد – بدلا من السيد اللواء / هشام نظمى سليمان .

METALLURGICAL
INDUSTRIES HOLDING
القابضة للصناعات المعدنية
ش.م.م

قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية - تحت التصفية
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢

القرارات :

١- التصديق على تقرير السيد / المصفى عن نشاط التصفية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١

٢- اعتماد قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وحساب التصفية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ يصافي ربح قدره " ٤٨٠ ١٢٧ ٣٥ " جنيه .

٣- إحاطة الجمعية العامة بما ورد بتقرير السيد / مراقب الحسابات من ملاحظات على القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ورد الشركة عليه .

٤- تكليف السيد المهندس / محمد ابو الفتوح حامد عيسى بالقيام باعمال المصفى لشركة الحديد والصلب المصرية "تحت التصفية" اعتبارا من ٢٠٢٣/١/١٢ بديلا للسيد اللواء / هشام نظمى سليمان فهمى على ان ينتهي من استكمال اعمال التصفية في مدة اقصاها ٢٠٢٤/١٢/٣١ و بتقاضى نفس الاتعاب المقررة لمصفى الشركة خالصة الضريبة والتامينات و لحين استكمال الإجراءات .

التوصيات : التأكيد على توصيات الجمعيات العامة السابقة بشأن ما يلي :

١- على المصفى الالتزام بكافة الأحكام التي تضمنها المواد من ١٢٧ إلى ١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية .

٢- على المصفى تقديم تقرير شهري مفصل عن سير الأعمال للشركة القابضة موضحا به كافة اعمال التصفية التي تمت خلال الشهر (مالية - قانونية - فنية - بيعيه - إجرائية)وما قد يعترضها من عقبات .

٣- سرعة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإزالة التعديات الواقعة على بعض أراضى الشركة وتسجيل كافة الاراضى المملوكة لها .

٤- سرعة إنهاء كافة الخلافات بين الشركة وبين (السكة الحديد - شركه الكهرباء - شركة بتروتريد) فى ضوء الملاحظات الواردة بتقرير السادة مراقبى الحسابات .

٥- يجب على الشركة الالتزام بالشفافية التامة عند اتخاذ إجراءات بيع موجودات الشركة من حيث الشروط والتصنيف والتقييم والترسيه حفاظا على حقوق الشركة .

٦- يجب على الشركة تحصيل مستحقاتها لدى الغير حفاظا على حقوق الدائنين .

٧- يجب على الشركة سرعة تحديد وتسوية الموقف الضريبى للشركة تجنبا لمزيد من الغرامات والفوائد التأخير .

رئيس الجمعية العامة

(مهندس / محمد السعداوى مصطفى السعداوى)

ADDRESS
5 El Tolombat St., Garden City, Cairo
TEL
(202) 27956044 - 27956433
FAX
(202) 27957227 - 27962079
www.mih.eg
info@mih.eg